عناصرها القيادية ، فان برلموتر يرصدها في خاتمة الفصل الذي يحمل عنوان « دولة منظمة على أساس عسكري : الحل الاسرائيلي » (A Garrisoned State) ، لكي يقوم بتعدادها على النحو الآتي : ١ ــ الدورة السريعة للضباط . ٢ ــ القدرة الاستيعابية في الاقتصاد . ٣ ــ الاندماج المتكامل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لقدماء الجيش الاسرائيلي . ٤ ــ اعتماد اسرائيل على نظام الاحتياط . ٥ ــ التطابق في الاهداف السياسية . ٦ ــ الاحترافية في الجيش . ٧ ــ المشروعية المؤسساتية للبنيات السياسية ــ المدنية المستقلة تقدم ضمانة فعالة من السيطرة المدنية(١١).

وخلاصة القول ، من زاوية التحليل الذي يقوم به عاموس برلموتر ، هو ان اتساع دور الجيش ليس بذلك الخطر الذي يتهدد السيادة المدنية على السياسة اكثر مما يتهددها دور الهستدروت او حركات الاستيطان ومنظمات الكيبوتز والموشاف . قد ينطوي توسيع الدور ــ باعتباره عملية تجري على قدم وساق منذ تأسيس اليشوف ، وتستند الى تراكم الوظائف المتعددة في سبيل انشاء الدولة اليهودية المستقلة ــ على بعض القيود والعوائق . لكن هذا التوسيع يعني بالطبع ايضا ــ كما يؤكد برلموتر ــ « ان كل جماعة سوف تعمد بطبيعة الحال الى الاستغلال السياسي لسلطتها ومركزها ونفوذها» . فالجيش الاسرائيلي يشهد ارتفاعا ملحوظا في نسبة الاحترافية وازالة التسييس من صفوفه (depolitization) . وهذه الظاهرة الاخيرة لا تعني بالطبع ، في نظر برلموتر ، ان النخبة العسكرية في الجيش لا تتمتع بنفوذ سياسي ، او ان الجيش لا يمكنه ان يستخدم كجادة للوصول الى سدة القيادة السياسية . بل هي تعني فقط ان وظائف الجيش لا تقررها اعتبارات السياسة الداخلية او الضيقة لدى حزب العمل او غيره من التنظيمات السياسية الاخرى في اسرائيل(١٢).

نعود هنا من جديد الى اطار موضوعنا الاصلي ، بعد التعرف الى النتائج التي يسفر عنها تحليل برلموتر لطبيعة اتساع الدور وتراكم الوظائف لدى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ولا سيما بالنسبة لكبار ضباطها . ولنتذكر ان تحليلات عاموس برلموتر عمدت الى تفسير التسريح المبكر من سلك الخدمة بصورة ايجابية وأناطت به الاسهام في الحيلولة دون اقبال العسكريين على التدخل الفعلي في السياسة . كما أفسحت هذه التحليلات امام المؤسسة العسكرية مجال الاستمرار في تشكيل قوة ضاغطة تتحدى القطاع المدني في حقلين بارزين : حقل الدفاع والامن ، وحقل الشؤون الخارجية .

وسوف ينصرف بحثنا الان الى متابعة ظاهرة « اتساع الدور » من زاوية نظام التسريح الساري على ضباط الجيش الكبار في اسرائيل .

التسريح المبكر من الخدمة

هناك تشريع قانوني في النظام العسكري الاسرائيلي يوجب على كبار الضباط في الجيش ان يتسرحوا من الخدمة بين سن الاربعين والخامسة والاربعين . ويقول هورفيتز عام ١٩٦٣ ان الضباط الستة الذين تولوا منصب رئاسة الاركان حتى ذلك التاريخ كانوا جميعهم ــ باستثناء الرئيس الاول لاركان الجيش ــ يصغرون سن الاربعين من عمرهم لدى التعيين . وفيما عدا رئيس الاركان حينذاك (تسفي تزور) جرت احالة هؤلاء على التقاعد ، فانتقلوا الى حقل الخدمة المدنية ، قبل بلوغهم سن الثانية والاربعين . كما يعرف هورفيتز ان الانتماء الحزبي للضباط الذين شغلوا منصب رئاسة الاركان حتى ١٩٦٣ يتوزع كالآتي : ٣ من اعضاء المباي ، ٢ من المستقلين ، ١ من الصهيونيين العموميين . ويؤكد على سبيل التطمين ان الجنرالات المسرحين في هذه السن المبكرة من العمر يجري توزيعهم في الوظائف المدنية على مناطق القيادة الثلاث في البلاد « بحيث